ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

نظام وصندوق التقاعد في العراق
تقييم الواقع واستراتيجيات الإصلاح بين الاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية

د. حيدر نعمة بخيت

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

نظام وصندوق التقاعد في العراق: تقييم الواقع واستراتيجيات الإصلاح بين الاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. حيدر نعمة بخيت / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. الملخص التنفيذي:

- توفير بيانات معلنة وموثوقة ومصنَّفة تتيح للباحثين والمُقيمين الأكاديميين وذوي الاختصاص القدرة على تتبّع مسارات الصندوق ورأسماله، إلى جانب القدرة على تقديم اقتراحات وتقييمات عن أوضاع الصندوق والشروط الواجب التحرك في ضوئها.
- وفقاً لرؤية صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، فإن نظام التقاعد في العراق يتسم بالتجزئة الشديدة، وعدم الإنصاف، وعدم الكفاءة، فهو يفشل في توفير حماية كافية للدخل لمعظم كبار السن في العراق، وللفئات الضعيفة الأخرى مثل الناجين والأشخاص ذوي الإعاقة.
- يشكّل نظام التقاعد في القطاع العام ضغطاً كبيراً على الميزانية، وقد يكون غير مستدام بسبب التسارع المتوقع في إجمالي فاتورة التقاعد الناجمة عن القرارات السياسية المتعلقة بهذا الشأن، وهو ما يتطلب إدارة تكنوقراطية للنظام تتسم بالحنكة وتكون بعيدة عن المؤثرات السياسية.
- يُرسي نظام التقاعد العراقي تنافُساً غير عادل بين القطاعين العام والخاص، مما يسهم في استمرار توسع الطلب على القطاع الحكومي المتضخم أصلاً، ويعيق التنويع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص اللذين تشتد الحاجة إليهما.
- تركّز المؤسسات الدولية على تقييم نظام التقاعد العام والخاص في العراق عبر أربعة أبعاد أساسية، وهي: القدرة على الاستدامة المالية للصندوق، وآثار سوق العمل، والتغطية، وكفاية المزايا.
- وفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن العراق إذا لم يُبادر إلى الإسراع في الإصلاحات المالية المتعلقة بنظام التقاعد، فمن المتوقع أن يواجه عجزاً حادّاً قد يؤدي إلى استنزاف صندوق التقاعد بحلول عام 2027.

- إن لم يتم إصلاح نظام التقاعد في العراق، فيُتوقَّع زيادة الدعم المالي من الموازنة العامة بنسبة تصل إلى نحو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني سنويّاً.
- يجب على الحكومة العراقية، ممثَّلةً بوزارة المالية ورئاسة الوزراء، تنفيذ إصلاح شامل لنظام التقاعد العام، يهدف إلى مواءمة مزايا التقاعد وقواعده مع المعايير المعمول بها في القطاع الخاص.
- رفع سن التقاعد إلى 63 سنة، ومستقبلاً إلى 65 سنة، لإتاحة الفرصة لاستقرار الصندوق وتصحيح مساره، من خلال تخفيض الالتزامات المالية المترتبة عليه مع استمرار التوقيفات التقاعدية.
- يُفترض أن يراعي سن التقاعد متوسط العمر المتوقع عند الولادة، كما هو معمول به عالمياً؛ فكلما ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ترتب على ذلك زيادة في العبء المالي الذي يتحمله الصندوق.
- العمل على تحقيق التوازن بين أعداد المتقاعدين الذين يتقاضون رواتب تقاعدية، والموظفين الذين يدفعون توقيفات تقاعدية للصندوق، بحيث تكون النسبة مقاربة لـ 2:1، أي كل عاملَين في القطاع العام يقابلهما متقاعد واحد يتقاضى رواتب وحقوقاً تقاعدية. هذه النسبة تسهم في استدامة الصندوق على المدى المتوسط والبعيد.
- الحفاظ على استقلالية الصندوق، وإبعاده عن التأثيرات الناتجة عن تقلبات الاقتصاد الريعي العراقي.
- من أجل تحقيق الاستدامة المالية للصندوق، يجب الاستثمار في الأصول المربحة مع مراعاة درجة المخاطرة؛ إذ لا يُفضَّل الاستثمار في الأصول عالية المخاطر حتى وإن كان معدل العائد مرتفعاً. كما ينبغي تطوير استراتيجية استثمارية طويلة الأمد تركز على تنويع الأصول (سندات، أسهم، عقارات، مشاريع إنتاجية وخدمية).

II. المقدمة

تُعدّ أنظمة وصناديق التقاعد إحدى الركائز الجوهرية في منظومة الحماية الاجتماعية المعاصرة، إذ توفّر مصدر دخل مستدام للأفراد بعد انتهاء حياتهم العملية، وتُسهم في الحد من الفقر وعدم المساواة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتتنوع هذه الأنظمة عالمياً بين التمويل الفوري والتمويل المسبق، كما تتباين هياكلها وفق النماذج المطبّقة (بسمارك، بيفريدج، وغيرها)، لتلبّي في مجملها هدفاً مشتركاً يتمثّل في تحقيق الأمن المعيشي لكبار السن والفئات الهشّة.

وفي العراق، ورغم الجهود المبذولة عبر هيئة التقاعد الوطنية وصندوق تقاعد موظفي الدولة، يواجه النظام التقاعدي تحديات عميقة تتعلّق بالاستدامة المالية، وكفاءة الإدارة، وضعف العدالة بين القطاعين العام والخاص. كما أنّ إلغاء صندوق التقاعد في عام 2025 جاء في سياق إصلاحات تنظيمية وإدارية، غير أنّه أثار العديد من التساؤلات حول الدوافع الحقيقية والآثار المستقبلية لهذه الخطوة.

وانطلاقاً من هذه الإشكاليات، تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءة تحليلية مقارنة بين التجارب الدولية في بناء أنظمة تقاعدية أكثر استدامة وواقع النظام العراقي الراهن، مع التركيز على أبعاد الاستدامة المالية، والعدالة الاكتوارية، وأثر النظام على الموازنة العامة وسوق العمل. كما تستعرض الدراسة أبرز المبررات الرسمية لإلغاء الصندوق مقابل الدوافع الفعلية غير المعلنة، وصولاً إلى اقتراح استراتيجيات إصلاح واقعية تُسهم في بناء نظام تقاعدي أكثر كفاءة وعدالة، يضمن حماية حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، ويعزّز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في العراق.

III. مدخل لأنظمة وصناديق التقاعد في العالم

تشير أنظمة التقاعد إلى الإطار المؤسسي والمهني الذي يضمن للأفراد دخلاً بعد بلوغهم سن التقاعد. وتسعى معظم الحكومات والدول إلى تلبية احتياجات الأشخاص الذين يتعذر عليهم الاستمرار في العمل نتيجة التقدّم في العمر أو الإصابة بأمراض طارئة، الأمر الذي يحدّ من قدرتهم على توفير متطلبات الحياة.

ويُعدّ نظام التقاعد ركيزة أساسية في منظومة الحماية الاجتماعية، إذ يسهم في ضمان أمن الدخل لكبار السن والفئات الهشّة، مما يقي من الفقر، ويحدّ من عدم المساواة، ويساعد على استقرار الاستهلاك. كما تمتد آثار أنظمة التقاعد إلى سوق العمل من خلال تأثيرها على قرارات القوى العاملة، فضلاً عن انعكاساتها المالية الواسعة.

وتعتمد هذه الأنظمة في تمويلها على مزيج من الدعم الحكومي والمساهمات الخاصة، بحيث تكفل الحكومات حداً أدنى من الدخل يضمن مستوى معيشة أساسي، فيما توفر الخطط التي يرعاها القطاع الخاص، سواء عبر أصحاب العمل أو مدخرات الأفراد، دخلاً إضافياً للتقاعد.

وتتباين مزايا أنظمة التقاعد تبعاً للجهة التي تتحمل المخاطر؛ فبعض الأنظمة تمنح ضمانات مباشرة عند صرف المنافع، ما يجعل الكفيل (الحكومة أو جهة العمل) يتحمل مخاطر التمويل، بينما تنقل أنظمة أخرى جزءاً من هذه المخاطر إلى المتقاعد نفسه من خلال ربط المعاشات بقدرة التمويل المتاحة. ويؤثر تصميم هذه المزايا في استدامة النظام على المدى الطويل، وفي مستوى المعيشة بعد التقاعد، وكذلك **في** العدالة الاكتوارية (Actuarial Fairness)، التي تعكس العلاقة بين حجم

المساهمات المدفوعة خلال الحياة العملية وقيمة المنافع المستلمة لاحقاً.[1]

يمكن تمويل أنظمة التقاعد بطريقتين أساسيتين:

1. نظام الدفع عند الاستحقاق (PAYG): يُموَّل التقاعد في هذا النظام من خلال مساهمات العاملين الحاليين، التي تُستخدم مباشرة لدفع معاشات المتقاعدين. وتتمثل التحديات هنا في عدد العاملين وأجورهم، ومعدل الخصوبة، إضافة إلى طول عمر المتقاعدين الذي يزيد من فترة دفع المعاشات.
2. نظام التمويل المسبق (Pre-funding): يعتمد هذا النظام على استثمار مساهمات الموظفين وأصحاب العمل في أسواق المال، بحيث تتراكم الأموال وتولّد عوائد تُستخدم لتمويل التقاعد لاحقاً. وتتمثل التحديات هنا في أداء الأسواق المالية، ومستوى الأجور، وكذلك زيادة متوسط العمر.

وعادةً ما يُعرض نظام التقاعد ضمن هيكل متعدد الركائز:

- الركيزة الصفرية: تهدف إلى مكافحة الفقر وتضمن حداً أدنى من الدخل عند التقاعد.
- الركيزة الأولى: قائمة على الأجور وتهدف إلى تعويض جزء من الدخل المفقود بعد التقاعد.
- الركيزة الثانية: غالباً ما يديرها صاحب العمل عبر صناديق التقاعد أو شركات التأمين، وفي بعض الدول تكون إلزامية.
- الركيزة الثالثة: ادخار طوعي يقوم به الفرد بشكل شخصي لزيادة دخله عند التقاعد.

1. Alonso-García, Jennifer. “Pension Systems.” Prepared for Encyclopedia of Gerontology and Population Aging. Springer, February 27, 2019, P.3-4.

عادةً ما تُقدّم الحكومة الركيزتين الصفرية والأولى من خلال تمويل الدفع عند الاستحقاق. ومع ذلك، في بعض دول آسيا وأمريكا الجنوبية، تُمثّل هاتان الركيزتان صناديق ادخار أو حسابات فردية إلزامية تعتمد على الأسواق المالية مع تدخل حكومي. ويمكن التمييز أيضاً في كيفية تصميم نظام المعاشات التقاعدية الذي ترعاه الحكومة. توفر أنظمة المعاشات التقاعدية (Beveridgian – الاستحقاقات المحددة) مدفوعات معاشات تقاعدية ثابتة بمعدل صفري، وهي بمثابة آلية للتخفيف من حدة الفقر. يُدمج الركيزتين الأولى والثانية عادةً، ويكون هذا النظام إلزامياً أو يتمتع بتغطية واسعة، وممول مسبقاً. أما نموذج بسمارك[2]* فيجمع بين الركيزتين الصفرية والأولى، ويقدّم مزايا تقاعدية قائمة على الدخل لتعويض الدخل خلال فترة عمل المتقاعد، وفي هذا النموذج تكون ترتيبات الركيزتين الثانية والثالثة أقل شيوعاً.[3] بينما يركّز نموذج بيفريدج (Beveridge) أساساً على الركيزة الصفرية، بهدف مكافحة الفقر وضمان حد أدنى من الدخل عند التقاعد، بغض النظر عن مساهمات الفرد أو مستوى راتبه السابق.

يبلغ سكان العالم حالياً 8.244 مليار نسمة، وتشكل نسبة الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً 7.2% من إجمالي السكان، وهي النسبة الأكبر مقارنة بأي فترة سابقة في تاريخ العالم، وأعدادهم آخذة في الازدياد. وفي الدول المتقدمة التي تتميز بارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، يوجد شخص واحد يبلغ من العمر 65 عاماً أو أكثر لكل ثلاثة

2* نموذج **بسمارك (Bismarck Model)** في أنظمة التقاعد سُمّي بهذا الاسم نسبةً إلى المستشار الألماني أوتو فون بسمارك الذي أسّس أول نظام تأمينات اجتماعية في ألمانيا عام 1889. يُعتبر هذا النموذج الأساس الذي بُنيت عليه معظم أنظمة التقاعد في أوروبا القارية وعدد من دول العالم ويعتمد على الاشتراكات الإلزامية للعاملين وأصحاب العمل، ويكون الصندوق التقاعدي مستقل عن الموازنة العامة بدرجة كبيرة، وتحتسب المنافع بناءً على مستوى الأجور ومدة الخدمة. وهو يحقق درجة من العدالة "النسبية" لأنه يربط الاستحقاقات بالمساهمات. وحاليا يُطبق بنسخ مختلفة في: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، النمسا، اليابان، وبعض دول أمريكا اللاتينية.

3. Alonso-García, Jennifer, op cit, P.5.

أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً، بعد أن كان يقابل خمسة أشخاص خلال منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وستزداد نسبة الإعالة بسرعة خلال العقود القليلة القادمة. وعلى الرغم من ارتفاع متوسط العمر المتوقع وعدم وجود دليل على تدهور الأوضاع الصحية لدى معظم العمال الأكبر سناً، فإن التقاعد المبكر يزداد شيوعاً. كما تتزايد تكلفة دعم المتقاعدين؛ إذ تُشكل أنظمة التقاعد العامة حوالي 10% من الدخل القومي وتصل في بعض الدول كإيطاليا إلى 15% من الدخل القومي، وتشكل حوالي 17-18% من إجمالي الإنفاق الحكومي في معظم الدول المتقدمة، إلا أنها ترتفع في إيطاليا إلى 32%. وفي ظل دولة الرفاهية، فإن أنظمة التقاعد العامة، إلى جانب نظيراتها في القطاع الخاص، سيُطلب منها بشكل متزايد دعم شيخوخة السكان في العالم. وعلى الرغم من أن أنظمة التقاعد في القطاعين العام والخاص تتمتع بثروة طائلة ولها تأثيرات قوية محتملة على أسواق العمل ورأس المال، إلا أنها غالباً ما تُغفل في التحليلات الهيكلية لمشكلات الدول وآفاقها.

IV. هيأة التقاعد الوطنية في العراق وتنظيماتها

تسعى هيأة التقاعد الوطنية إلى أن تكون مؤسسة رائدة في تقديم خدمات تقاعدية مستدامة وعادلة، تعمل على ضمان حقوق المنتسبين والمتقاعدين وأسرهم من خلال تبنّي أفضل الممارسات الإدارية والاستثمارية والتقنية، وتقديم أفضل الخدمات لشريحة المتقاعدين بمختلف فئاتهم من مدنيين وعسكريين ومنتسبي قوى الأمن الداخلي، وذلك عبر تنفيذ جميع التشريعات والقوانين ذات الصلة بالحقوق التقاعدية. كما تضطلع الهيئة بمهمة تثبيت خدمات منتسبي الدولة بصورة دقيقة، ووضع الأسس والمعايير وإصدار التعليمات التنفيذية

بما يضمن انسيابية العمل ويُيسّر إجراءات صرف الحقوق. وإلى جانب مهامها التشغيلية، تعمل الهيئة على رفع المقترحات إلى الجهات العليا لتطوير السياسات والإجراءات بشكل مستمر، بما يسهم في تحسين كفاءة الأداء وتحقيق العدالة في التطبيق. كما تُعنى بتنفيذ القرارات الصادرة عن السلطات المختصة ومعالجة الإشكاليات التي قد تعترض التنفيذ ضمن إطار أهدافها. وتسعى الهيئة كذلك إلى إزالة الحلقات البيروقراطية الزائدة التي تؤخر إنجاز المعاملات، من خلال التوجه نحو الأتمتة واستخدام تقنيات الحاسوب في جميع أنشطتها، الأمر الذي يعزز سرعة الإنجاز ودقة الأداء. إضافة إلى ذلك، تضع الهيئة خططاً مستقبلية مدروسة تهدف إلى تطوير أدائها المؤسسي وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية والتكنولوجية المتاحة.[4]

إن الغاية النهائية لهذه الجهود تكمن في خدمة المتقاعدين وضمان حصولهم على حقوقهم التقاعدية بصورة عادلة وسريعة، بما يرسخ ثقة المواطن بالمؤسسات الرسمية ويعزز دور الهيئة كجهة راعية لشريحة قدّمت خدماتها للوطن وتستحق أرقى أشكال الرعاية والتقدير. وإلى جانب هذه الأهداف الأساسية، تضطلع الدائرة أيضاً بتطبيق مجموعة من التشريعات المرتبطة بعملها، من أبرزها:

1. قانون التقاعد الموحد رقم (27) لسنة 2006 المعدّل بالقانون رقم (69) لسنة 2007، الذي يُعدّ الإطار التشريعي الرئيس لعمل الصندوق.
2. قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، الذي يتيح للصندوق استثمار جزء من أمواله في مشاريع اقتصادية وتنموية تسهم في تعظيم العوائد.

4. وزارة المالية العراقية. «هيئة التقاعد الوطنية.“ وزارة المالية العراقية. تم الدخول في 6 أيلول 2025.
https://mof.gov.iq/pages/ar/PublicPensionBody.aspx?utm_source=chatgpt.com

3. قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (32) لسنة 1986، الذي ينظّم آليات استثمار عقارات دوائر الدولة من خلال عرضها للإيجار أو الاستثمار بما يحقّق إيرادات إضافية للصندوق.

أما فروع الهيأة في المحافظات، فتتولى مسؤولية شاملة تتمثّل في احتساب الحقوق التقاعدية للموظفين الذين تتم إحالتهم إلى التقاعد، استناداً إلى القوانين والتعليمات النافذة. وتشمل هذه المسؤولية متابعة جميع المتغيرات التي قد تطرأ على الراتب التقاعدي، سواء للمتقاعد نفسه أو لورثته المستحقين بعد وفاته، مع مراعاة ما يترتب على تلك المتغيرات من آثار مالية وإدارية. ويتم تنفيذ ذلك ضمن الحدود الجغرافية للمحافظة المعنيّة.

ويضمّ كل فرع من فروع الهيئة في المحافظات عدداً من الشعب التخصصية التي تتكامل أدوارها في إنجاز المهام. أمّا في الفروع التي تعمل وفق النظام اللامركزي، فتتسع مهامها لتشمل أيضاً احتساب المصروف الزائد الذي قد يُدفع عن طريق الخطأ للمتقاعدين أو ورثتهم والعمل على تسويته قانونياً، إضافة إلى إصدار براءة الذمة للمتقاعدين من العسكريين وقوى الأمن الداخلي وورثتهم، ولا سيّما أولئك الذين يتسلّمون رواتبهم التقاعدية من المحافظة ذاتها. وبذلك تمثل هذه الفروع حلقة إدارية ومالية متكاملة، هدفها ضمان دقة احتساب الحقوق وصرفها بشكل عادل وسليم، بما يحفظ حقوق المتقاعدين وذويهم ويحقق في الوقت نفسه الرقابة والشفافية في إدارة الأموال العامة.

٧. نظرة على نظام التقاعد وصندوق التقاعد في العراق

يُعدّ صندوق تقاعد موظفي الدولة كياناً اقتصادياً حكومياً وأحد تشكيلات هيأة التقاعد الوطنية التابعة لوزارة المالية، ويتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة. وقد تم تأسيسه استناداً إلى قانون التقاعد الموحد رقم (27)

لسنة 2006 المعدّل، وبدأ الصندوق العمل بالتوقيفات التقاعدية ابتداءً من شهر كانون الثاني عام 2008 وفقاً لنظام رقم (4) لسنة 2008. ويتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يُناط به تحديد طبيعة أعماله وتنظيم مجالات استثمار أمواله وفقاً للضوابط القانونية والتعليمات النافذة.

يهدف الصندوق إلى تقديم أفضل الخدمات الشاملة للمتقاعدين من المدنيين والعسكريين، وكذلك للمستفيدين المشمولين بأحكام قانون التقاعد، مع ضمان الاستمرار في حماية حقوق الأجيال المتعاقبة وصون مكتسباتهم، بما يعزز الثقة بعدالة النظام التقاعدي واستدامته. كما يضمن تأمين الحياة الكريمة للمتقاعدين والمستحقين عنهم من خلال إدارة موارد الصندوق واستثمارها بكفاءة، وبالاعتماد على التوظيف الأمثل للطاقات البشرية والإمكانات المادية، مع توظيف أحدث التقنيات لضمان الاستدامة والشفافية. ويحرص الصندوق على الوفاء بجميع الحقوق التقاعدية للمضمونين والمستحقين استناداً إلى التشريعات النافذة، وبما يصون كرامتهم ويعزز ثقتهم ويضمن لهم الشعور بالرضا عن مستوى الخدمات المقدّمة وجودتها.

ويسهم الصندوق بفاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تنويع الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي، ويدعم دوره في حماية الأجيال الحالية والمستقبلية. ثم صدر قانون رقم (9) لسنة 2014 المعدّل، الذي ألغى القانون رقم (27) لسنة 2006، مع بقاء الأنظمة سارية المفعول في الصندوق إلى حين استبدالها بنظام جديد، وهي ما تزال نافذة حتى الآن لعدم صدور نظام بديل وفقاً لقانون 2014.

يتولى الصندوق مهمة جمع الاستقطاعات التقاعدية من منتسبي الدولة استناداً إلى أحكام القانون، بنسبة 10% من راتب الموظف، فيما تتحمل

خزينة الدولة نسبة 15%، إضافة إلى صرف الحقوق التقاعدية للموظفين المحالين على التقاعد. كما يقوم الصندوق باستثمار جزء من موارده المالية ضمن محافظ استثمارية معتمدة قانونياً، بهدف تعزيز موارده وتقليل العبء المالي الملقى على عاتق الموازنة العامة. أما من حيث الموارد، فإن مهام الصندوق تتحقق عبر مجموعة من العوائد المالية التي تمثل مصادر تمويله الأساسية، وتشمل:

1. جمع الاشتراكات التقاعدية من الموظفين المشمولين بالقانون.
2. عوائد الاستثمارات المالية التي يوظف فيها جزءاً من أمواله.
3. الإعانات أو المنح التي قد يحصل عليها من الدولة أو من جهات أخرى بموجب القوانين النافذة.

وبذلك يشكّل الصندوق ركيزة مالية مهمّة لضمان استدامة الحقوق التقاعدية، وتخفيف الضغوط عن الموازنة العامة، وتعزيز مبدأ الاستقلالية المالية في إدارة شؤون المتقاعدين. أمّا بخصوص رأس مال صندوق التقاعد الوطني، فلم نتمكّن من العثور على مصدر موثوق يحدّد قيمة رأس مال صندوق تقاعد موظفي الدولة أو صندوق التقاعد الوطني في العراق، إذ لا تشير المصادر الرسمية إلى رقم ثابت أو معلن كرأس مال في الوثائق والتقارير المتاحة. وهذه مفارقة لافتة في العراق، حيث لا يستطيع الباحثون تقديم تقييم دقيق لواقع الصندوق المالي أو تحديد ما إذا كان يعمل ضمن حدود الأمان المالي ويضمن حقوق أصحاب التوقيفات التقاعدية.

وفي المقابل، نجد أن دولاً مجاورة مثل المملكة العربية السعودية تعلن بشكل واضح عن رأس مال صناديقها السيادية؛ إذ يُقدَّر رأس مال صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF)، وهو الصندوق السيادي

الرئيسي للمملكة الذي يُعدّ عماد نظام التقاعد الوطني المستقبلي، بنحو 925 مليار دولار أمريكي (حوالي 3.46 تريليون ريال سعودي)، وذلك وفقاً لبيانات بداية عام 2024. أما صندوق التقاعد العراقي، فيعمل وفق نظام الدفع الفوري (Pay-As-You-Go)، إذ تُستخدم الاشتراكات الشهرية التي يدفعها الموظفون والعاملون بشكل مباشر في دفع الرواتب التقاعدية، بينما تتكفّل الحكومة بتغطية العجز من الموازنة العامة للدولة. وهذا يعني فقدان استقلالية صندوق التقاعد، ومن ثم تأثّر الرواتب التقاعدية بالوضع المالي للدولة، وهو مؤشر خطير قد ينذر بعواقب وخيمة تهدّد مستقبل حصول هذه الشريحة على مستحقاتها المالية.

وفقاً لرؤية صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، يتسم نظام التقاعد في العراق بالتجزئة الشديدة، وعدم الإنصاف، وعدم الكفاءة. فهو يفشل في توفير حماية كافية للدخل لمعظم كبار السن في العراق، وكذلك للفئات الضعيفة الأخرى مثل الناجين والأشخاص ذوي الإعاقة. ثانياً، يشكّل نظام التقاعد في القطاع العام ضغطاً كبيراً على الميزانية، وقد يكون غير مستدام نظراً للتسارع المتوقع في إجمالي فاتورة التقاعد نتيجة القرارات السياسية. ثالثاً، يُرسّخ هذا النظام تنافساً غير متكافئ بين القطاعين العام والخاص، مما يسهم في استمرار توسع الطلب على القطاع الحكومي المتضخم أصلاً، ويعيق التنويع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص، اللذين تشتد الحاجة إليهما. ووفقا لتلك المؤسسات الدولية، فإن تقييم نظام التقاعد العام والخاص في العراق يكون عبر الأبعاد الأربعة الآتية: الاستدامة المالية fiscal sustain- ability، وآثار سوق العمل labor market implications، والتغطية coverage، وكفاية المزايا adequacy of benefits[5].

5. **International Monetary Fund, International Labour Organization, and World Bank.** Toward an Inclusive, Equitable, and Sustainable National Pension System in Iraq. IMF Analytical Note 2024/001 (Washington, DC: International Monetary Fund, April 2024), accessed September 8, 2025. https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-05/National%20Pension%20System%20in%20Iraq.pdf

VI. إلغاء صندوق التقاعد في العراق بين المبررات الحكومية والدوافع الفعلية

أُلغي نظام صندوق تقاعد موظفي الدولة رقم (4) لسنة 2008 من قبل مجلس الوزراء وفقاً للقرار رقم (551) لسنة 2025، ونُشر في الوقائع العراقية بتاريخ 11-8-2025. وقد أكدت الحكومة العراقية في بيان رسمي صادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء أن قرار إلغاء مشروع نظام صندوق تقاعد موظفي الدولة لا يترتب عليه أي ضرر أو مساس بحقوق الموظفين أو المتقاعدين، مشيرة إلى أن القرار صدر استناداً إلى طلب رسمي من هيأة التقاعد الوطنية بعد خضوعه لتدقيق قانوني من قبل مجلس الدولة.

وأوضح البيان أن وزارة المالية قامت بإعداد مشروع النظام الداخلي الخاص بتشكيلات هيأة التقاعد الوطنية، والذي نصّ على أن صندوق تقاعد موظفي الدولة يُعدّ أحد تشكيلات الهيئة. وبناءً على ذلك، أصبح من الضروري إلغاء النظام القديم لحين صدور تعليمات نافذة خاصة بعمل الهيئة. كما شدد البيان على أن القرار اتُخذ وفق الأطر الدستورية والقانونية النافذة، وجرى رفعه من مجلس الدولة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض التصويت عليه.

وأكدت الحكومة أن جميع الاستحقاقات التقاعدية والمالية مصونة بالكامل ولن تتأثر بهذا الإلغاء، كون الصندوق مشروعاً وفق القانون ويعمل بموجب قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014.

إن هذه المبررات ربما تخفي خلفها الكثير، إذ يمكن النظر إلى قرار الإلغاء على أنه بمثابة إصدار **شهادة وفاة لشخص متوفّى**، وذلك لأن الصندوق في حقيقة الأمر بعيد عن مفاهيم الصناديق التقاعدية المعمول بها في بقية بلدان العالم، بما فيها بلدان الخليج التي تقترب من طبيعة الاقتصاد

العراقي الريعي وإن كانت بدرجات متفاوتة. فالصندوق أساساً يعمل بطريقة **الدفع الفوري** كما ذكرنا سابقاً، ومن ثم لا يتمتّع بشخصية مالية مستقلة بشكل حقيقي، ولا يستثمر الأموال المتجمعة من التوقيفات التقاعدية بشكل كبير لتكون رافداً حقيقياً لاستدامة الصندوق، وإنما يمول العجز بين التوقيفات الشهرية والرواتب التقاعدية من وزارة المالية.

عام 2025 يبلغ 2,913,109 متقاعدين، بمجموع مرتبات يصل إلى 1.808 تريليون دينار شهرياً. ومنذ عام 2019، بدأ الصندوق يعاني من العجز المالي، نظراً لأن التوقيفات التقاعدية لا تغطي بشكل كامل الالتزامات المترتبة على الصندوق. فالصندوق يغطي ثلث رواتب المتقاعدين، والمتمثلين بالمتقاعدين الذين أحيلوا على التقاعد منذ شهر كانون الثاني 2008 وصاعداً، فيما يتحمّل الثلثان المتبقيان خزينة الدولة العامة، والمتمثلين بالمتقاعدين قبل كانون الثاني 2008 والفئات الأخرى من الشهداء والسياسيين والسجناء والجرحى وغيرهم. وعلى الرغم من محاولات الصندوق للاستثمار في المجالات منخفضة المخاطر، إلا أنها لا تزال محدودة، باستثناء الاستثمار المستقبلي كشريك في شركة الاتصالات الوطنية للهاتف النقال G5 المزمع إنشاؤها مع شركة فودافون العالمية، التي تعمل في 24 دولة حول العالم ولديها شراكات مع مشغلين في 48 دولة أخرى.[6]

مبدئياً، يمكن القول إنه بعد قرار الإلغاء أصبح صندوق التقاعد جزءاً من أعمال هيأة التقاعد الوطنية، وأن مساهمات موظفي الدولة تمثل توقيفات شخصية لهم لا يمكن المساس بها أو إلغاؤها، إذ يظل الصندوق قائماً ضمن هيكل دائرة التقاعد. وهذه التغييرات هي تغييرات هيكلية

6. Vodafone, Homepage, accessed September 12, 2025, https://www.vodafone.com/

وإدارية بالدرجة الأولى، ولا تمس الجانب المالي للمتقاعدين وبقية المستفيدين، إذ إن القانون والتعليمات النافذة تحدد نسب الاحتساب وأحقية الموظفين بوضوح، ولا يمكن التلاعب بها أو المساس بها بأي شكل من الأشكال. وتأتي هذه الخطوة في إطار عملية دمج وإعادة ترتيب عمل هيأة التقاعد، بهدف تحسين الانسجام والتنظيم بين الهيئة والصندوق، وضمان تقديم الخدمات التقاعدية بشكل أكثر كفاءة وفعالية، أي أنها مسألة شكلية وتنظيمية بحتة.

ومع ذلك فقد تكون هنالك دوافع أخرى لم تُعلن عنها الحكومة العراقية عندما قررت إلغاء الصندوق أهمها:

1- إن عدد المتقاعدين والمشتركين المستفيدين من الصندوق آخذ في الازدياد المضطرد، لا سيما بعد قرار البرلمان العراقي تخفيض سن التقاعد إلى 60 سنة في تشرين الأول/أكتوبر عام 2019، بينما نسبة المشتركين الذين يدفعون الاشتراكات لا تكفي لتحمّل التكاليف، مما يؤدي إلى عجز مالي متزايد سنوياً. وقد أضاف هذا التخفيض أعباء ثقيلة على صندوق التقاعد، مما جعله يعمل بأكثر من قدرته التمويلية. ويعد هذا السن التقاعدي (60 سنة) من الأقل عالمياً، باستثناء بعض الدول الخليجية والعربية، إذ نجد أن معظم البلدان المتقدمة والنامية يعتمد سناً تقاعدياً قانونياً أعلى من 60 سنة، مع ظهور اتجاه نحو رفع هذا السن تماشياً مع زيادة العمر المتوقع عند الولادة. فعلى سبيل المثال، في المملكة المتحدة سيرتفع سن التقاعد إلى 67 سنة ابتداءً من عام 2026، ومن المقرر الوصول إلى 68 سنة بحلول عام 2039.[7] وفي هولندا، يرتبط سن التقاعد القانوني مباشرة بمتوسط العمر المتوقع الوطني، مما يعني أنه آخذ في الارتفاع. فبالنسبة لجميع المولودين بعد شباط/

7. Gov.uk, State Pension Age, accessed September 12, 2025. https://www.gov.uk/state-pension-age?utm_source=chatgpt.com

فبراير 1957، تم تحديده عند 67 عاماً أو أكثر، ومن المرجح أن يرتفع متوسط العمر المتوقع أكثر مع مرور السنوات، ويرتفع معه سن التقاعد القانوني. ويتم الإعلان عن تغييرات سن التقاعد القانوني قبل خمس سنوات من تنفيذها؛ ففي عام 2028، على سبيل المثال، سيتم رفع سن التقاعد القانوني إلى 67 عاماً وثلاثة أشهر.[8] ويُبين الجدول الآتي سن التقاعد القانوني في عينة مختارة من بلدان العالم.

جدول (1) سن التقاعد القانوني في بلدان مختارة

الدولة	سن التقاعد القانون (سنة)	الملاحظات
الولايات المتحدة الامريكية	66-67	التقاعد المبكر عند 62 سنة يحصل المتقاعد على راتب مخفض
كندا	65	التقاعد المبكر عند 60 سنة مع خصم
ألمانيا	67	سيتم تطبيقه تدريجياً اعتباراً من مواليد 1964 وما بعدها
المملكة المتحدة	66	سيرتفع الى 67 سنة ابتداء من عام 2026
هولندا	66-67	يرتبط مباشرة بزيادة العمر المتوقع الوطني
اليابان	65	التقاعد المبكر عند 60 سنة مع تخفيض الراتب

8. De Nederlandsche Bank, Our Present Pension System, accessed September 12, 2025, https://www.dnb.nl/en/current-economic-issues/pensions/our-present-pension-system/?utm_source=chatgpt.com

أستراليا	66-67	التقاعد المبكر عند 60 سنة ممكن بشروط
البرازيل	62-65	65 سنة للرجال،62 سنة للنساء
السعودية	60	بعض القطاعات تسمح بالتقاعد المبكر عند 55 سنة مع خصم
مصر	60	القطاع الخاص يختلف حسب القانون والقطاع
ليبيا	70	تعد ليبيا من الدول الافريقية والعربية ذات أعلى سن تقاعد قانوني
المغرب	63	تم رفع سن التقاعد إلى 63 سنة في عام 2015

المصدر: **من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات متنوعة**

2- من الأسباب التي حفّزت الحكومة على إلغاء الصندوق هو تأخر صرف الرواتب التقاعدية، نتيجة العجز المالي ونقص السيولة، كما حدث في بعض الأحيان بسبب تذبذب الإيرادات النفطية. وهذا التأخير يؤدي إلى أزمات اجتماعية تتفاقم عبر مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب المعارض للحكومة، مما دفع الحكومة إلى البحث عن آلية أخرى تُمكّن من صرف رواتب المتقاعدين بانسيابية أعلى واستدامة مالية أكبر.

3- سوء إدارة الصندوق: وفقا للواقع الاستثماري للصندوق، نرى وجود خلل في استثمار أموال الصندوق وعدم تحقيق العوائد المتوقعة، وضعف الشفافية وغياب إدارة استثمارية احترافية جعل الصندوق عبئاً على خزينة الدولة بدل أن يكون رافداً مالياً.

4- إن نظام التقاعد العام في العراق غير مستدام على المدى المتوسط. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن العراق إذا لم يبادر بالإسراع في

الإصلاحات المالية المتعلقة بنظام التقاعد، فمن المتوقع أن يواجه عجزاً حاداً قد يؤدي إلى استنزاف صندوق التقاعد بحلول عام 2027.[9] كما أن الرصيد المالي لصندوق التقاعد غير معروف بشكل دقيق ولم يتسم بالشفافية الكافية، مما يصعّب على الباحثين تحديد مساره المستقبلي بدقة. في المقابل، تتسم صناديق التقاعد في معظم دول العالم بالشفافية، إذ تُعد أرصدة صناديق التقاعد (Pension Fund Assets) من أهم المؤشرات التي تعكس قوة واستدامة الأنظمة التقاعدية في الدول. وبحسب آخر البيانات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام 2023، يبين الجدول (2) بعض أرصدة صناديق التقاعد في عدد من الدول حول العالم. ومن خلال الجدول، نجد أن بعض صناديق الدول المتقدمة تتمتع بالاستدامة والأمان على المدى المتوسط، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وأستراليا، بينما قد تتعرض صناديق دول أخرى لمخاطر، كما في فرنسا التي تعتمد بشكل أكبر على نظام المساهمات المباشرة مقارنةً بتراكم الأرصدة.

جدول (2) بعض أرصدة صناديق التقاعد في بعض الدول في العالم لعام 2023

الدولة	الرصيد	الملاحظات
الولايات المتحدة الأمريكية	24 ترليون دولار	يعد الأكبر في العالم
المملكة المتحدة	3.6 ترليون دولار	يشكل حوالي 120% من الناتج المحلي

9. International Monetary Fund. Iraq: 2025 Article IV Consultation—Staff Report. Washington, DC: International Monetary Fund, May 2025, https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2025/English/1irqea2025001-source-pdf.ashx?utm_source=chatgpt.com

ألمانيا	300 مليار دولار	ضعيف نسبياً كنسبة من الناتج المحلي، لأن نظامها يعتمد أكثر على Pay-As-You-Go
فرنسا	200 مليار دولار	يعتمد على نظام المساهمات المباشرة أكثر من تراكم الأرصدة
اليابان	1.6 ترليون دولار	يشكل حوالي 40% من الناتج المحلي الاجمالي
استراليا	2.5 ترليون دولار	تشكل حوالي 120% من الناتج المحلي الاجمالي
الصين	424 مليار دولار	يتمثل بـ صندوق الضمان الاجتماعي الوطني NSSF
البرازيل	393 مليار دولار	تعد من الدول التي تمتلك أرصدة تقاعدية كبيرة
جنوب افريقيا	5.84 ترليون راند جنوب افريقي	هذا الرقم يمثل رصيد مجموعة الصناديق وتشكل 60-70% من الناتج المحلي الاجمالي
الاردن	11 مليار دينار اردني	حسب بيانات عام 2020
الكويت	134 مليار دولار	بيانات عام 2021 ويتمثل بـ صندوق الضمان الاجتماعي PIFSS

المصدر: **من إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات متنوعة**

5- وجود أسماء وهمية على قوائم المتقاعدين، أو أشخاص يتقاضون أكثر من راتب تقاعدي واحد (ممن شغلوا أكثر من منصب)، أدى إلى استنزاف موارد الصندوق بشكل كبير. ففي إحدى المحافظات العراقية، على سبيل المثال لا الحصر، تم رصد حوالي 34 ألف حالة تلاعب، ومن

المتوقع وجود العديد من الحالات المماثلة التي تستلزم تدقيقاً مستمراً لضمان نزاهة إدارة الموارد التقاعدية.

6- هناك بعض التوجهات والأفكار، رغم صعوبتها، لتقليل حجم الدولة والقطاع العام والتحول التدريجي نحو اقتصاد السوق، مما يستلزم اعتماد نظام تقاعد مختلف، قد يرتكز على الصناديق الخاصة أو أنظمة المعاشات التكميلية.

7- يرى البعض أن قرار إلغاء صندوق التقاعد ليس قراراً إدارياً اعتباطياً، وإنما يمثل **قمة جبل الجليد**، التي تخفي أسفلها أزمة مالية خانقة قد تنفجر بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية في شهر تشرين الأول من عام 2025.

8- **الانسجام مع السياسات المالية للدولة:** بما أن الاقتصاد العراقي يعد اقتصاداً ريعياً بامتياز، كما بينا، ويعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، فإن الموازنة تكون عرضة للتقلبات المستمرة الناجمة عن تذبذب أسعار النفط. لذا، فإن وجود صندوق تقاعد مستقل قد يعيق عمل الحكومة في إدارة السيولة العامة، لذلك فضّلت دمج موارده وإدارته ضمن إطار وزارة المالية وهيئة التقاعد الوطنية.

VII. استراتيجيات إصلاح نظام وصندوق التقاعد في العراق: نحو نظام أكثر شمولاً واستدامة

تُعد أنظمة التقاعد الرسمية وسيلةً مهمةً للحد من الفقر بين كبار السن. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، أصبح إصلاح أنظمة التقاعد مسألةً مُلحّة، إذ أدت الشيخوخة الديموغرافية، وسوء الإدارة، والتقاعد المبكر، وعدم القدرة على تحمل تكاليف الاستحقاقات إلى إرهاق أرصدة التقاعد والمالية العامة عموماً. لذلك، أصبحت أنظمة التقاعد مصدراً

لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وقيداً على النمو الاقتصادي، ومصدراً غير فعال وغير عادل للدخل التقاعدي.[10]

يُعد إصلاح نظام التقاعد العام في العراق أمراً ضرورياً لتخفيف الضغط المالي على الدولة على المدى المتوسط والبعيد، وكذلك لمعالجة التشوهات في سوق العمل الناتجة عن فروقات التقاعد بين القطاعين العام والخاص. وتشير التقديرات الحديثة إلى أنه في حال استمرار الوضع الحالي دون تدخل إصلاحي حقيقي، قد يواجه صندوق التقاعد الحكومي خطر الاستنزاف المالي بحلول نهاية عام 2027، الأمر الذي قد يستلزم زيادة الدعم المالي من الموازنة العامة بنسبة تصل إلى نحو 0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. لذا، يجب على الحكومة العراقية، ممثلة بوزارة المالية ورئاسة الوزراء، تنفيذ إصلاح شامل لنظام التقاعد العام يهدف إلى تحقيق مواءمة مزايا التقاعد وقواعده مع المعايير المعمول بها في القطاع الخاص. وعموماً، يمكن تحديد الخطوط العامة لإصلاحات صندوق التقاعد في العراق من خلال الآتي:

1- رفع سن التقاعد إلى 63 سنة، ومستقبلاً إلى 65 سنة، يمنح الصندوق فرصة للاستقرار وتصحيح مساره بعد تخفيض الالتزامات المالية المترتبة عليه، مع استمرار التوقيفات التقاعدية. لا سيما أن العراق يشهد تحسناً في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، إذ وفقاً لبيانات عام 2023، يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 72.3 سنة، بعد أن كان في عام 2020 حوالي 69.7 سنة،[11] ومن المتوقع أن يزداد المتوسط خلال السنوات المقبلة نتيجة تحسن

10. World Bank, Pension Reform: Issues and Prospects for Ukraine (Washington, DC: World Bank, 2005), accessed September 13, 2025, https://documents1.worldbank.org/curated/en/629861468166150111/pdf/355210Pension-0reform01OFFICIAL0USE1.pdf
11. Federal Reserve Bank of St. Louis, Life Expectancy at Birth, Total for Iraq, FRED, accessed September 13, 2025, https://fred.stlouisfed.org/series/SPDYNLE00INIRQ

أحوال المعيشة والمؤشرات الصحية في العراق. لذا، يفترض أن تراعي سياسات تحديد سن التقاعد متوسط العمر المتوقع عند الولادة، كما هو معمول به عالمياً، إذ كلما ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، زاد العبء المالي الذي يتحمله الصندوق.

2- العمل على الموازنة بين أعداد المتقاعدين الذين يستلمون رواتب تقاعدية والموظفين الذين يدفعون توقيفات تقاعدية للصندوق، ويفترض أن تكون النسبة مقاربة **2:1**، أي كل اثنين من العاملين في القطاع العام يقابلهم متقاعد واحد يستلم رواتب وحقوقاً تقاعدية. هذه النسبة تساعد على استدامة الصندوق على المدى المتوسط وحتى البعيد، فيما يشكل الإخلال بهذه النسبة ضغطاً كبيراً على موارد الصندوق، وبالتالي يزداد اعتماده على الخزينة العامة للدولة.

3- العمل على استقلالية الصندوق وإبعاده عن التقلبات الاقتصادية الناجمة عن ريعية الاقتصاد العراقي. ويصبح هذا الأمر حتمياً خلال العقود المقبلة، نظراً لأن تمويل جميع المتقاعدين الجدد سيكون من الصندوق وفقاً للقوانين النافذة. ومن ثم، يتعين على إدارة الصندوق العمل على تحقيق الاستدامة المالية من خلال الاستثمار في الأصول المربحة مع مراعاة درجة المخاطرة، إذ لا يُفضل الاستثمار في الأصول ذات المخاطرة العالية حتى لو كان معدل العائد مرتفعاً. كما يجب تطوير استراتيجية استثمارية طويلة الأمد تركز على أصول متنوعة، مثل السندات، والأسهم، والعقارات، والمشاريع الإنتاجية والخدمية.

4- يخلق النظام التقاعدي تفاوتاً في الفرص بين القطاعين العام والخاص، مما يساهم في استمرار توسع القطاع الحكومي المتضخم أصلاً، ويعرقل التنويع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص، اللذين تشتد الحاجة إليهما. لذا، يجب العمل على تقليل هذا

التفاوت وتشجيع القطاع الخاص بطريقة تعزز مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

5- إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في استراتيجيات ومناقشات وحوارات تهدف إلى إصلاح نظام التقاعد الحالي في العراق، والوصول إلى نظام أكثر شمولاً وعدالة واستدامة، مع الاستفادة من المقترحات ورؤى الإصلاح المقدمة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين.

6- الحد من التقاعد المبكر إلا في حالات استثنائية محددة، إذ إن التقاعد المبكر يزيد الضغط المالي على الصندوق.

VIII. المصادر:

- وزارة المالية العراقية، قانون التقاعد، تم الدخول في 13 أيلول 2025، https://mof.gov.iq/PensionLaw/ar/pages/aspx.

- جريدة الوقائع العراقية. العدد (4834)، 11 آب 2025.

- وزارة المالية العراقية. «هيئة التقاعد الوطنية.“ وزارة المالية العراقية. تم الدخول في 6 أيلول 2025 https://mof.gov.iq/pages/ar/PublicPensionBody.aspx?utm_source=chatgpt.com

- وزارة المالية العراقية. صندوق تقاعد الموظفين. تم الدخول في 11 أيلول 2025. https://www.mof.gov.iq/pages/ar/About-theEmployeesRetirementFund.aspx

- Alonso-García, Jennifer. “Pension Systems.” Prepared for Encyclopedia of Gerontology and Population Aging. Springer, February 27, 2019, P.3-4.

- De Nederlandsche Bank, Our Present Pension System, accessed September 12, 2025, https://www.dnb.nl/en/current-economic-issues/pensions/our-present-pension-system/?utm_source=chatgpt.com

- Federal Reserve Bank of St. Louis, Life Expectancy at Birth, Total for Iraq, FRED, accessed September 13, 2025, https://fred.stlouisfed.org/series/SPDYNLE00INIRQ

- Gov.uk, State Pension Age, accessed September 12, 2025. https://www.gov.uk/state-pension-age?utm_source=chatgpt.com
- International Labour Organization, National Pension System in Iraq (Geneva: ILO, 2024), accessed September 8, 2025, https://populationtoday.com/ar/
- International Monetary Fund, International Labour Organization, and World Bank. Toward an Inclusive, Equitable, and Sustainable National Pension System in Iraq. IMF Analytical Note 2024/001 (Washington, DC: International Monetary Fund, April 2024), accessed September 8, 2025. https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-05/National%20Pension%20System%20in%20Iraq.pdf
- International Monetary Fund. Iraq: 2025 Article IV Consultation—Staff Report. Washington, DC: International Monetary Fund, May 2025, https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2025/English/1irqea2025001-source-pdf.ashx?utm_source=chatgpt.com
- Vodafone, Homepage, accessed September 12, 2025, https://www.vodafone.com/
- World Bank, Pension Reform: Issues and Prospects for Ukraine (Washington, DC: World Bank, 2005), accessed September 13, 2025, https://documents1.worldbank.org/curated/en/629861468166150111/pdf/355210Pension0reform01OFFICIAL0USE1.pdf

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org